في اسباب وعوامل انهيار الاشتراكية المحققة

على ضوء التحليل السابق ومن خلال الدراسة النقدية لتجربة البناء الاشتراكي في النموذج الذي اقيم نستطيع القول بأن ظروفاً وعوامل واسباب عديدة ومتنوعة قد اسهمت في خلق ازمة النموذج وانهياره وعلى ضوء تحليلها ومن اجل المزيد من التوضيح، فاننا نميزها الى عوامل واسباب موضوعية واخرى ذاتية نلخصها بالتالي:

اولاً: الظروف والعوامل والاسباب الموضوعية

١- ضعف التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري العام، اي الاساس المادي لبناء المجتمع الجديد في البلدان التي انتصرت فيها الثورة الاشتراكية وبالأخص في روسيا ومحيطها الاسيوي.

٢- غياب التجربة العملية الملموسة للبناء الاشتراكي سابقاً الذي أدى الى فقر نظرية البناء الاشتراكي وتخلف مفهوم الاشتراكية المصاغة نظرياً بسب محدودية الظروف التاريخية والمادية الاجتماعية - التاريخية المتوفرة.

٣- الدور الكبير للعامل الخارجي في تسلم الشيوعيين للسلطة في بلدان اوروبا الشرقية، الامر الذي جعل المنظومة الاشتراكية تقوم اساساً بفضل تحرير الجيش السوفييتي لهذه البلدان من سيطرة الفاشية، أي دور توفر العوامل الذاتية المحلية القادرة على خلق الاشتراكية في تربتها الاصلية.

٤- الاعتداءات والضغوطات الامبريالية الهائلة على الاشتراكية التي بدأت منذ اليوم الاول لانتصار ثورة اكتوبر، والتي استمرت بوتائر متعاظمة عبرت عنها سياسة الانتقام التاريخي، والحرب الباردة والحرب النفسية والتخريب المنظم واستنزاف طاقات الاشتراكية عن طريق تسيير عملية سباق التسلح والحصار الاقتصادي والتكنولوجي والتخريب والغزو الايديولوجي والثقافي. والتي عبرت عنها بشكل صريح المقولة الحاقدة للاوساط والدوائر المحافظة والرجعية في الولايات المتحدة الامريكية الداعية الى ازالة مملكة الشر، وازالة خطأ التاريخ، ويمكن الاشارة هنا الى الدور التخريبي الكبير الذي كانت تقوم به الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني الذي استهدف تقويض اسس النظام الاشتراكي.

٥- قدرة الرأسمالية على التكيف مع مستلزمات ومفاعيل الاختراق الاشتراكي لمنظومتها العالمية ومع متطلبات التطور الاقتصادي الاجتماعي وظهر هذا خاصة على اثر ما شهدته البلدان الرأسمالية من تطوير هائل للثورة العلمية-التقنية التي انتجت قفزات نوعية في العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والاتصالات ووسائل الاعلام واليات الادارة والتنظيم الاجتماعي والبرمجة والتخطيط والمراقبة وغيرها وقد سمحت هذه التغيرات للراسمالية بان تدخل تعديلات واسعة على اشكال علاقات الانتاج الرأسمالية السابقة وان تطور القوى المنتجة والانتاجية، وان تمضي قدماً في عمليات التدويل وخلق الاليات المتجددة للاستمرار في نهب العالم الثالث والابقاء على تبعيته واندماجه في محيط الراسمالية وقد سمح كل ذلك بتخفيف

حدة تناقضات الرأسمالية وافسح في المجال لسياسة اجتماعية محافظة ساهمت في تمويه وتائر الاستغلال المتصاعدة واشاعة قسط من الحياة والقيم الاستهلاكية وتحسين مستوى المعيشة وتمويه حدة الصراعات الطبيقية. ونقل فعل التناقضات الى مجالات اخرى لم تسمح لها بالتجلي الصريح والتفاقم كتناقض جوهري بين العمل ورأس المال وقد عني كل هذا التحول وادى الى الحيلولة دون حصول اية تغيرات ثورية باتجاه الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة فحرم الاشتراكية المحققة من العون اللازم لتطورها ومع هذا التفوق للرأسمالية على الاشتراكية المحققة التي دخلت الازمة. ثم حسم المباراة بين النظامين لصالح الراسمالية الامر الذي افقد الاشتراكية قوة المثل وسهل سعي الامبريالية للنيل منها والدفع باتجاه انهيارها.

ثانياً العوامل والاسباب الذاتية:

١- الجمود العقائدي وتشويه الماركسية وتحويلها الانتقائي الى نصوص مقدسة الامر الذي تجلى في عدم التعامل معها بالاساس كمنهج يتطور مع تطور الحياة والعلوم وفي الفهم الخاطىء للمنهج نفسه واستخدامه بشكل مشوه وشكلاني، وفي ادلجة العلوم وتسييسها وعدم احترام حقائقها ودور ونتائج البحث العلمي. والتخلف عن متطلبات التطور على المستويين المادي والروحي في الداخل والخارج.

٢- الفهم الخاطىء لعملية البناء الاشتراكي نتيجة العامل السابق والتخلف عن تطوير وتدقيق نظرية البناء الاشتراكي والصياغة العلمية الخلاقة لمفهوم الاشتراكية وقد ادى ذلك الى تطبيقات وممارسات خاطئة لم تنسجم مع جوهر الاشتراكية والى سياسة تنكرت لقوانين البناء الاشتراكي وعجزت عن رؤية وادراك تجلياتها واليات فعلها الموضوعية مما فسح المجال لسماسرة النزعة الارادوية وحرق المراحل ووضع مقاييس ومعايير نظرية شكلانية لاسس انتصار الاشتراكية ومبادئها ومراحلها والانتقال الى الشيوعية. والتي اثبتت التجربة بطلانها وطوباويتها.

٣- الفهم الخاطىء للملكية في الاشتراكية وللادارة العلمية للاقتصاد ولعملية الانتاج والعلاقات الانتاجية، وهو ما عبر عن نفسه بالاجراءات السريعة للتأميم ونزع الملكية الخاصة بشكل مطلق وتركيز الملكية بيد الدولة وبقرطتها، وحينما نشأت ملكية تعاونية او عائلية وشخصية مساعدة افرغت من محتواها وبهت دورها وهمشت واتخذت يافطة للادعاء والتجميل. وقد ادى ذلك لسيادة المركزية البيروقراطية في الادارة والتخطيط وطغيان النظام الاداري- الاوامري والى سياسة اقتصادية بعيدة عن العلم لم تأخذ في الحسبان فعل القوانين الموضوعية وخاصة قانون القيمة ومتطلبات العلاقات البضاعية-النقدية وأليات السوق. ودور الحوافز المادية والمصلحة الاقتصادية والحساب الاقتصادي ونتيجة لذلك وفي ظل غياب الديمقراطية والانحرافات عن عدالة التوزيع كان التأسيس لخنق ديمقراطية المنتجين الاحرار وبالتالي لزيادة اغتراب المنتجين عن الانتاج ووسائله، مما خلق بعض الاختناقات والتناقضات